اليمن: ثلاثة بنوك مرشحة للتصفية بسبب سوء الإدارة

صنعاء/ متابعات :

أكد مصدر حكومي أن ثلاثة بنوك يمنية، أحدها حكومي مرشحة للتصفية خلال الأيام القادمة بسبب العجز المالي وتراجع خدماتها المصرفية.

وقال المصدر لوكالة أنباء (شينخوا) إن ثلاثة بنوك تجارية واستثمارية مرشحة للتصفية الاختيارية بسبب تراجع خدماتها المصرفية والبنكية وعجزها في تغطية النفقات والعمليات التشغيلية.

وأضاف أن بنك التسليف للاسكان الحكومي هو أحد تلك البنوك التي سيتم تصفيتها، بالاضافة إلى بنكين آخرين، لم يفصح عنهما.

وأكد المصدر أن الحكومة ستعلن عن تصفية هذه البنوك في الايام القليلة القادمة، عازيا تراجع أنشطتها وعجزها إلى سوء الادارة وتضررها من الاضطرابات التي شهدها اليمن.

وعانت معظم البنوك التجارية في اليمن من الاضطرابات التي عصفت بالبلاد العام المنصرم 2011.

ويبلغ عدد البنوك التجارية في اليمن 14 بنكاً، فيما يبلغ اجمالي الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والاسلامية العاملة في اليمن 1766. 2 مليار ريال يمني (الدولار الامريكي 215).

وكان بنك (كريد أجريكول) التابع لاضخم المؤسسات المصرفية في فرنسا، قد أعلن عن تصفية أعماله واغلاق فرعه باليمن بشكل تدريجي، اعتبارا من مارس الجاري.

شؤون اقتصادية

اعداد واشراف / أمل حزام

نشاط صندوق الرعاية الاجتماعية

المستفيدون من الصندوق (14.000) بمبلغ سنوي مليار و(284) مليون ريال

تضمن نشاط صندوق الرعاية الاجتماعية لعام 2011م العديد من الاعتمادات والصرف للحالات المستفيدة من الصندوق البالغ عددها (14.000) حالة بمعتمد سنوي (1.284.286.800) ريال ونفذ الصندوق (9) دورات تدريبية للمستفيدين التحق بها (217) مستفيداً وتخرج منها (167) منهم (56) مستفيداً و(111) مستفيدة وقد تم التدريب بكلفة إجمالية (1114000) ريال يمني.

والتقت صحيفة (14 أكتوبر) بالأخ / مهدي صالح باطويل المدير التنفيذي لصندوق الرعاية الاجتماعية م / عدن الذي أشار إلى أن الصندوق يهدف إلى دعم ومساعدة آلاف الأسر الفقيرة من مختلف المديريات والمناطق في محافظة عدن مؤكداً أن صندوق الرعاية الاجتماعية وفروعه في المحافظات صدر به القانون رقم (31) لعام 1996م المتضمن النصوص المتعلقة بأهداف الصندوق وأحقية الحصول على مساعدات الصندوق وكذا الموارد المالية للصندوق وغيرها من الموارد ذات العلاقة بإنشاء الصندوق وفروعه بما فيها التعديلات على القانون التي صدر بها القانون رقم (17) لعام 1999م حيث تم إنشاء فرع صندوق الرعاية الاجتماعية بمحافظة عدن في مطلع عام 1997م بموجب القرار الوزاري رقم (2) لعام 97م بتشكيل فرع مجلس إدارة الصندوق.

لقاء / خديجة الكاف

با طويل: عدم تدوير الوظائف القيادية إحدى المصاعب التي وقفت أمام الصندوق

وأضاف باطويل أن الحكومة تنفذ إجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادي والاداري ومترتباتها على صعيد الظروف والأوضاع الاقتصادية والمعيشة في البلاد والمتعلقة بتأثيرات هذه الظروف على الأسر الفقيرة والمعوزة من عامة الشعب.

وقد أشاد مكتب التأمينات والشؤون الاجتماعية بعدن بدور صندوق الرعاية الاجتماعية من خلال المتابعة لتجربة مسيرة نشاط فرع الصندوق بعدن خلال الفترة الماضية حتى الآن ونجد أن نشاط الفرع قد شهد تطوراً نحو الأفضل ويرجع كل ذلك إلى توفر عدة عوامل وتضافر الجهود ونجدها فرصة للتأكيد مجدداً على مواصلة جهودنا في مكتب الوزارة بعدن جنباً إلى جنب مع قيادة فرع الصندوق.

وقال با طويل انه تم المسح الميداني في عام 2008م لعدد من الحالات تقدر بـ (10469) حالة وتم صرف المستحقات لـ (7200) حالة في عام 2011م عبر لجان من المالية والمجلس المحلي والصندوق وصرفت عبر البريد وبنك الأمل مخصص شهري فبراير ومارس 2011م فقط ويتبقى لهم الآن مخصص (9) أشهر من 2011م و(3) أشهر من 2012م ونتمنى أن تحل هذه المشكلة قريباً من قبل مجلس الوزراء وذلك بعد إقرار الموازنة العامة لعام 2012م.

وأضاف ما زالت لدينا (3150) حالة معلقة في أمانة العاصمة وتم تنزيل عدد الحالات إلى (119) حالة تحت مبرر أنها مكررة ولكن أثناء نزول اللجان اتضح أنها غير مكررة.

وأوضح با طويل أن عدد المستفيدين من قانون الرعاية الاجتماعية ارتفع خلال الفصول الأربعة لعام 2011م حيث تم اعتماد حالات جديدة تقدر بـ (7198) حالة بمعتمد (49375200) ريال يمني اعتباراً من الربع الأول لعام 2011م وتم صرف مستحقات المستفيدين للأرباع الأول والثاني والثالث عبر مكاتب البريد، والمستفيدون المقترضون تم الصرف لهم عبر بنك الأمل وفي الربع الثالث تم صرف مستحقات

مهدي باطويل

الحالات الجديدة عبر لجان الصرف للربع الأول وصرف للمستفيدين الجدد مستحقاتهم لشهري (يناير وفبراير 2011م) فقط وصرف لـ (7115) حالة مبلغ (48869600) ريال يمني.

وأشار إلى أن صندوق الرعاية الاجتماعية يهدف إلى الإسهام في تقديم المساعدات العينية والنقدية للمحتاجين من الأسر والأفراد لرفع المستوى المعيشي والاجتماعي لذوي الحاجة وتأمين الرعاية والحماية للأفراد والأسر المشمولة بالمساعدات الاجتماعية من ذوي الحاجة والعوز ومخاطر الانحراف الاجتماعي والحفاظ على استقرار المحتاجين نفسياً واجتماعياً وتوجيه كافة الإمكانيات نحو تنمية الطاقات البشرية المعطلة وتأهيلها وتعزيز قيم التعاون الاجتماعي والعمل على مساعدة الأفراد في حالة تعرضهم للكوارث والنكبات الفردية والعامة وتمكينهم من التغلب على المصاعب والمشكلات.

وفيما أوضح أن صندوق الرعاية الاجتماعية يتكون من (8) إدارات و (23) قسماً فوحدة المراجعة الداخلية في صندوق الرعاية الاجتماعية تعتمد على المراجعة اليومية لاستمارات الصرف والاشتراك السنوي في الجرد للنفقات المصروفة ومن ثم ترفع وعند الاعتماد المالي نبدأ بتحديد الحالات الجديدة ويتم الصرف لها عبر لجان مكونة من (صندوق المالية ومندوب الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ومندوب من المجلس المحلي) ونصرف المبالغ للشخص المعني يداً بيد وإذا لم يتسن له الحضور تنزل اللجان إلى منزله ويعطى له المبلغ المخصص له.

واستطرد قائلاً: إنه في عام 2011م وجدت عدة متغيرات ولكن لم يتم عكسها من قبل الإدارة المركزية لانشغالها في ظل الظروف العصيبة والأوضاع الراهنة المتدهورة كما لم يتم إقراض أي مستفيد نظراً للأوضاع المتردية التي شهدها الوطن خلال تلك الفترة الماضية.

وفي ختام حديثه قال : إن المشاكل والصعوبات التي وقفت عائقاً في مسار عمل الصندوق خلال عام 2011م كان أبرزها : عدم تدوير الوظائف القيادية وعدم توفير وسيلة مواصلات لنقل الموظفين وضعف قاعدة بيانات الفرع لعدم تزويدها بكافة البرامج اللازمة والضرورية لتسيير نشاط الصندوق كما أن الميزانية التشغيلية لفرع الصندوق غير كافية خصوصاً شحة بند الحوافز والمكافآت وبند التطبيب وبند تدريب وتأهيل الموظفين مقابل الأجور المتدنية للموظفين.

وأضاف أن الموظفين في الصندوق لم يتحصلوا حتى يومنا هذا على العلاوة السنوية وعلاوة طبيعة العمل المقرة في إستراتيجية الأجور وتأخر تعزيز الميزانية التشغيلية للفرع بما يعني تأخير أجور ومرتبات الموظفين، ويواجه الصندوق مشكلة في الحالات التي تم مسحها في 2008م كحالات جديدة وتم إسقاطها في كشوفات الحالات الجديدة المعتمدة.

نافذة

جرائم المخدرات وتأثيرها على التنمية

أمل حزام المذحجي

إدمان المخدرات يؤثر على إنتاجية الفرد من خلال التغيرات في سلوك الفرد المتعاطي وتأثيره على العقل وشلل مؤقت في الذاكرة. و دلت عدد من البحوث التي أجريت على المتعاطين للمخدرات على انخفاض مستوى إنتاجه وعدم الاكتراث، وضعف بالتركيز للزمن والألوان والحجم، والوقت، وعدم القدرة على الإنتاج لأداء مهام عمله، وإصابات عمل خطيرة منها ما يؤدي إلى الوفاة.

علماً أن مشكلة الإدمان تعاني منها اليوم العديد من دول العالم وأصبح تأثيرها ليس على المستوى المحلي فقط، بل تجاوز حدود أي دولة ليهاجم كالإخطبوط على المستوى الإقليمي والدولي، بحيث أصبح الإدمان يشكل مشكلة كبرى بسبب ما يترتب عليها من أخطار تهدد الإنسان والأسرة والمجتمع والتنمية بشكل عام.

ونرى أن المنظمات الدولية والمجتمع المدني لعبت ومازالت تلعب دورها الفعال في الحد من انتشار ظاهرة الإدمان وأخطرها المخدرات التي انتشرت بصورة سريعة، بسبب الفقر والجهل والأمية والبطالة والعنصرية والصراعات السياسية وانتشار الجرائم والعصابات والملاهي الليلية والدعارة... إلخ.

والمشكلة لا تزال تتفاقم بالرغم من الجهود المبذولة على المستوى المحلي الإقليمي والدولي من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني التي أسهمت بدور فعال في وضع المشكلة على طاولة الحوار وتحذير العالم من وجود مشكلة إنسانية، للالتفاف حولها من خلال تفعيل دور الكفاءات العلمية و الطبية و الاجتماعية نحو إيجاد الحلول الجذرية للحد من تفشي الإدمان وانتشاره.

وأكدت بعض التقارير الرسمية أن جرائم المخدرات في بلادنا من عام 2005 حتى 2007 وصلت إلى (140) جريمة مخدرات و(226) متهما مقارنة بـ45 جريمة و(86) متهماً في العام 2005، وإتلاف (755) كيلو جراماً من الحشيش والمخدرات المضبوطة بين محافظتي صنعاء وعمران، بهدف تهريبها إلى المملكة العربية السعودية، وعدد القضايا المضبوطة في مجال مكافحة المخدرات وصلت إلى (304) قضايا و(511) متهما، منهم (469) يمنياً و(42) متهماً من جنسيات أجنبية مختلفة، أما الكميات المضبوطة من الحشيش فوصلت إلى أكثر من (9642) كيلو غراماً منها (3004) كيلو غرامات في العام 2005، و(2082) كيلو غراماً في العام 2006، و(4555) كيلو غراماً في العام 2007.

وأشار التقرير انه إلى جانب ضبط (112) غرسة من الحشيش المخدر بلغ عدد الحبوب المخدرة المضبوطة خلال تلك الفترة أكثر من (802) ألف و(994) حبة، ومعظمها ضبطت خلال العام 2007، بواقع (791469) حبة و(11519) في 2005 و (189) جرام هيروين في 2007م.

وحسب تقرير الأجهزة الأمنية أن إجمالي ما تم إتلافه من المخدرات في العام 2006 في أمانة العاصمة، ومحافظات عدن، مأرب، حضرموت، شبوة، الحديدة، المهرة، صعدة، وتعز وصل إلى (22) كيلوجراما و(200) غرام من مادة الهيروين، و(1647) كيلو جراماً و(952)غراماً من الحشيش، و(200) غرام من بذور الحشيش .. بالإضافة إلى (41039) من الحبوب المخدرة، و(7856) حبة من الأمفيتامينات المخدرة.

وتؤكد التقارير المذكورة أن الكميات المضبوطة كانت تستخدم اليمن كقناة للعبور إلى دول الجوار وهذا ما يؤكد تصنيف اليمن بأنه منطقة عبور أو ترانزيت لهذه المواد إلى بلدان الجوار، وهذا يزيد خطورة على المستوى الإقليمي، والدولي، و المحلي خاصة، ما يؤدي إلى تسريب كميات للتعاطي في هذا البلد أو خلق سوق تجارية فيه، علماً أن جريمة المخدرات تعتبر من القضايا التي بحاجة لحالة تلبس أثناء ارتكاب الجريمة للقبض على مرتكبيها.

موقع اليمن الجغرافي يلعب دوراً متميزاً بين دول الإنتاج من دول جنوب شرق وغرب آسيا وبين دول الاستهلاك من مختلف بلدان العالم، إضافة إلى امتداده الساحلي وارتباطه بمناطق صحراوية وشبه صحراوية وسلسلة جبلية وعرة المسالك. وكل تلك العوامل مكنت تجار ومهربي المخدرات من أن يتخذوه مجالا خصباً لجلب بضاعتهم إليه وترويجها فيه أو تهريبها عبره إلى بلدان أخرى.

وتأتي قضية غسيل الأموال في المرتبة الأولى في جرائم المخدرات الناتجة من تجارتها وتشكل قضية شائكة وتحدياً أمام المجتمع الدولي، بسبب الدعم المباشر لأنشطة إجرامية تمثل خطراً دولياً مثل الإرهاب وتجارة الأسلحة وغيرها.

وقد نص قانون مكافحة المخدرات في بلادنا على مصادرة الأموال المتحصلة من هذه الجرائم ، والوسائل والمعدات التي استخدمت في الجريمة، وتكشف الجرائم تلك من خلال عمليات مراقبة التحركات للأموال المشبوهة والمتورطين في القضايا المشبوهة أو عند عمليات ضبط أحد تجار المخدرات.

وبشكل عام فإن المخدرات تتسبب في أضرار للإنسان الذي يعتبر ثروة لا تقيم بثمن فالمدمن غالباً ما يصاب بالأورام السرطانية، والعقم والايدز والكبد البائي،والهلوسة والنبذ والاكتئاب الذي يؤدي إلى الانتحار والعنف والتمرد، لأن الدماغ يتأثر بفعل المخدرات، والجرعة الزائدة تسبب الوفاة.

وأهم الآثار الاقتصادية، إهدار الدولة للكثير من الأموال في سبيل مكافحة المخدرات وإنشاء مراكز ومصحات علاج المدمنين على المخدرات، وإنهيار الطاقة الإنتاجية للفرد، ووفاة الكثير من شريحة الشباب مدمني المخدرات، وانخفاض مستوى الدخل القومي، والتأثير السلبي على المسارات الاقتصادية المختلفة (كالسياحة – الاستثمار التنمية البشرية الإنتاجية).

ونستطيع القول إن اليمن مازالت لا تدرك حجم المسؤولية بسبب غياب الدور المجتمعي في نشر الوعي الثقافي حول قضية المخدرات لتفادي انتشار هذا الوباء الخطير، ومن جانب آخر قلة اهتمام وزارة الصحة بإنشاء مراكز خاصة لمعالجة المدمنين.

بعد اكتشاف (96) مليون جرام من الذهب

اليمن وكندا تعتزمان إنشاء أول منجم للذهب بمحافظة حجة

حجة /متابعات :

تعتزم اليمن وكندا إنشاء أول منجم للذهب في اليمن خاصة بعد اكتشاف ما يزيد على (95) مليون جرام من الذهب في محافظة حجة.

وكان اليمنيون قد اكتشفوا عدة مناجم للذهب في مناطق عدة من اليمن تتقاتل عليها القبائل والدولة إلا ان مصيرها يختفي بعد سيطرة الدولة عليه دون معرفة إيراداته.

وظهرت في الآونة الأخيرة مناجم للذهب في كل من محافظتي الجوف .. وحجة ومدينة دمت، إلا ان صفقات سرية للاستيلاء عليه وبيعه تتم مع إطراف خارجية.

ولا تزال اليمن بلداً بكرا في ثروة المعادن حيث ساعدها نشاطها الجبلي على تركز أغلب المعادن النفيسة جوفها، الأمر الذي قد يفتح مجالات عدة لنشاط اقتصادي كبير في هذا المجال.